S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/833
7 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء مجلس الأمن الرسالة المرفقة المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، التي تلقاها من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

081096 081096 96-26390

المرفـــق

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

طلب مجلس الأمن في الفقرة ٨ من القرار ٧١٥ (١٩٩١)، المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم إلى المجلس تقارير عن تنفيذ خطة الوكالة بشأن الرصد والتحقق المستمرين من امتثال العراق في المستقبل للفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وتقدم هذه التقارير عندما يطلبها مجلس الأمن، وعلى أية حال، كل ستة أشهر على الأقل بعد اتخاذ القرار ٧١٥ (١٩٩١).

وقرر مجلس الأمن، في الفقرة ١٦ من القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦، دمج الاحتياجات الدورية من التقارير المرحلية المطلوبة بموجب القرارات ٦٩٩ (١٩٩١) و٧١٥ (١٩٩١) و١٠٥١ (١٩٩٦)، وطلب إلى المديـــر العام أن يقـــدم هذه التقارير المدمجة كل ستة أشهر إلى المجلس بدءا من ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

وعلى ذلك، أطلب إليكم أن تتفضلوا بإحالة ثاني تقرير مدمج نصف سنوي من هذه التقارير بموجب الفقرة ١٦ من القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) إلى رئيس مجلس الأمن. وأنا مستعد لأي مشاورات تودون أو يود المجلس أن يجريها معي.

(توقيع) هانـز بليكـس
المدير العام

تذييـــل

التقرير المدمج الثاني للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،
المقدم بموجب الفقرة ١٦ من القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)

أولا - مقدمـــة

١ - في الفقرة ١٦ من القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، الصادر في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦، قرر مجلس الأمن دمج الاحتياجات الدورية من التقارير المرحلية المطلوبة بموجب قراراته ٦٩٩ (١٩٩١) و٧١٥ (١٩٩١) و١٠٥١ (١٩٩٦)، وطلب إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم هذه التقارير المدمجة كل ستة أشهر إلى المجلس، بدءا من ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦[1].

٢ - ويقدم المدير العام فيما يلي ثاني تقرير مدمج بموجب الفقرة ١٦ من القرار ١٠٥١ (١٩٩٦).

ثانيا - أنشطة التفتيش

ألف - بعثة التفتيش ٣٠ التابعة للوكالة

٣ - ورد في التقرير السابق (S/1996/261) أن بعثة التفتيش الثامنة والعشرين الموفدة إلى العراق طلبت، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، إجراء تنقيح جذري للبيان التام النهائي الكامل المتعلق بالبرنامج النووي السري العراقي. واستجابـــة لذلك، قـــدم العـــراق في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ وثيقة تتألف من ستة مجلدات تضم ما مجموعه ١ ٠١٩ صفحة في شكل مسودة. وتولى فريق العمل التابع للوكالة، بمساعدة خبراء من الدول الأعضاء، تقييم المشروع المنقح للبيان التام النهائي الكامل، وذلك كمهمة ذات أولوية عليا.

٤ - وبحلول مطلع أيار/مايو ١٩٩٦، تم إنجاز أول تحليل تفصيلي لمحتويات مشروع البيان العراقي. ووجد أن تلك الوثيقة تعتبر أساسا مقبولة لبدء المناقشات مع النظير العراقي من أجل التوصل إلى صيغة نهائية مرضية.

٥ - وتم إيفاد بعثة "مخصصة" (البعثة رقم ٣٠) لاستيضاح أوجه اللبس والتضارب والتناقض في مشروع البيان التام النهائي الكامل، والتماس معلومات إضافية ارتأت الوكالة لزومها في مجالات معينة. ونفذت المرحلة الأولى من البعثة رقم ٣٠ خلال الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٦. أما المرحلة الثانية فأنجزت خلال الفترة من ١٧ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. وبناء على النتـــائج التي تم التوصـــل إليها في

(١) عمم أول تقريـــر مدمج مقدم من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في الوثيقة S/1996/261.

سلسلة الاجتماعـــات التي عقـــدت مع النظير العراقي، تعهد العراق بإعداد مسودة ثانية للبيان قُدمت ـ باستثناء المجلد المتعلق بتكنولوجيا نظام معلومات مواجهة الطوارئ ـ إلى الوكالة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦. واستمرت الاجتماعات والمناقشات المتعلقة بمحتويات المسودة الثانية بين فريق الرصد النووي والسلطات العراقية طوال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٦. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تلقى فريق الرصد النووي في بغداد النسخة الالكترونية مما أعلن النظير العراقي أنه الصيغة النهائية للبيان التام النهائي الكامل.

٦ - وفور تلقي النسخة الالكترونية من الصيغة النهائية للبيان في مقر الوكالة بفيينا (١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، بادر فريق العمل إلى إعداد عدد كاف من النسخ لتسهيل تقييم مدى اكتمال وصحة الوثيقة من قبل فريق الخبراء الذي شارك في مراجعة المسودتين السابقتين للبيان. والوثيقة، بحالتها الآن، هي والمرفقات المتعلقة بحالة المشتريات والمعدات، قد زيد حجمها إلى حوالي ٤٠٠ ١ صفحة. وسوف يحتاج تقييمها إلى عدة أشهر للإنتهاء منه.

باء - الرصد والتحقق المستمران

٧ - خلال الفترة المستعرضة (١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ـ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، أجرى فريق الرصد النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المقيم في بغداد، ١٧١ عملية تفتيش لرصد مواقع، جرى ٢٠ منها في مواقع لم يتم تفتيشها من قبل. وبهذا يصبح العدد الإجمالي لعمليات التفتيش في إطار أنشطة الرصد والتحقق المستمرين، منذ بداية تنفيذ هذه الأنشطة في آب/أغسطس ١٩٩٤، إلى ما يزيد على ٦٠٠. وتمت أغلبية عمليات التفتيش هذه دون إشعار سابق، حيث جرى عدد منها بالتعاون مع أفرقة الرصد الأخرى التابعة للجنة الخاصة. ولم تكشف عمليات التفتيش عما يدل على وجود أي معدات أو مواد أو أنشطة محظورة.

٨ - ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٥، بدأت الوكالة والبعثة الخاصة، داخل إطار أنشطة الرصد والتحقق المستمرين، في تنفيذ برنامج مشترك للتفتيش على المواقع العراقية التي رأت الوكالة واللجنة الخاصة أن لديها قدرات مناسبة للقيام بأعمال تتعلق ببعض جوانب أسلحة الدمار الشامل، رغم عدم توافر أدلة أو دلالات على مزاولة مثل هذه الأعمال. ومن جهة أخرى، فإن تنفيذ عمليات التفتيش المتعددة التخصصات المشتركة بين الوكالة واللجنة الخاصة للمواقع "القادرة"، بصفة منتظمة، سيسهم في زيادة فعالية خطط أنشطة الرصد والتحقق المستمرين الرامية إلى الكشف عن أي محاولة من جانب العراق للقيام بالأنشطة المحظورة بموجب قرارات مجلس الأمن. وحتى تاريخه، قامت أفرقة مشتركة بين الوكالة واللجنة الخاصة بـ ٨ من عمليات التفتيش هذه في المواقع "القادرة" بتنسيق من الوكالة. وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، ووجهت العملية الخامسة من عمليات التفتيش المتعددة التخصصات هذه لموقع "قادر" ببعض المصاعب من حيث السماح لها فورا بدخول الموقع. وكان المرفق المقرر تفتيشه عبارة عن مبنى مصنع يقع داخل معسكر للجيش. ولدى وصول الفريق المشترك للوكالة واللجنة الخاصة إلى بوابة الدخول، أُبلغ بأن المرفق هو منشأة للحرس الخاص، وأنه لذلك يعتبر موقعا حساسا. وبالتالي، تعين تطبيق "أساليب تفتيش المواقع الحساسة" التي تتبعها اللجنة

الخاصة. وأبقي الفريق عند البوابة لما يقرب من الساعتين، في انتظار وصول ضابط عراقي عالي الرتبة من بغداد، قبل أن يسمح له بالدخول وبالقيام بالتفتيش. ولم تكشف عمليات التفتيش عما يدل على وجود أي معدات أو مواد أو أنشطة محظورة.

٩ - وواصل فريق الرصد النووي تنفيذ برنامجه المستمر لإجراء مقابلات مع كبار المسؤولين في برنامج الأسلحة النووية العراقي السابق. فهذه المقابلات تساعد الوكالة على استيضاح نقاط تتعلق ببرنامج الأسلحة النووية، وعلى التحقق من المهام الحالية لهؤلاء المسؤولين.

١٠ - وخلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أجري المسح الدوري السابع لقياس الإشعاع في المسطحات المائية الرئيسية العراقية. وتم جمع عينات للمياه والرواسب والكائنات الحية من ١٥ موقعا اختيرت عشوائيا مما يزيد على ٥٠ موقعا وضعت لها بيانات أساسية في المسح الأصلي الذي تم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

جيم - مسائل المشتريات

١١ - ورد في التقرير السابق (S/1996/261) وصف لعملية العثور، في عمان بالأردن، على ماكينة للف فتائل ألياف الكربون، كان العراق قد شرع في شرائها في منتصف عام ١٩٩٠ لاستخدامها في إنتاج الأجزاء الدوارة اللازمة لأجهزة تخصيب اليورانيوم بالطرد الغازي المركزي.

١٢ - وبمساعدة حكومة الأردن، أحرز مزيد من التقدم في استيضاح نوع وكميات المواد والمعدات التي تم شراؤها من بلدان غربية لتنفيذ المشروع العراقي لتخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي، حيث كانت هناك شركة خاصة، مقرها سنغافورة، تقوم بعد ذلك بتحويل كل شحنة إلى شركة خاصة أخرى في عمان بالأردن، كان من المقرر أن ترسل منها الشحنة النهائية إلى العراق.

١٣ - ومما يبدو أن مخطط تعقيب الشحن هذا، عن طريق سنغافورة والأردن، قد وضع في الفترة التي أعقبت مباشرة فرض جزاءات اقتصادية على العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠. وقد قدم النظير العراقي تفاصيل عن هذه العملية إلى الوكالة، حيث ذكر بالتحديد أنه لم يتلق، من خلال هذه الترتيبات، سوى شحنتين (معدات لقياس ورصد الذبذبات) قبيل شهر آذار/مارس ١٩٩١. وأوضحت السلطات العراقية أن الشحنات الآتية من سنغافورة إلى الأردن استمرت خلال عام ١٩٩١، وكانت إحداها تتعلق بماكينة لف الفتائل السالفة الذكر. كما ذكرت السلطات العراقية أنها أوعزت إلى الشركة الأردنية بأن تخزن هذه الشحنات في عمان. وتضمنت المعلومات التي قدمها العراق إلى الوكالة عدد الشحنات، وبيان محتوياتها، وتفاصيل تكاليف معاملاتها التجارية. وذكرت هذه السلطات كذلك أن الشحنات موضع البحث كانت، على حد علمها، لا تزال في عمان في أواخر عام ١٩٩٤ ومطلع عام ١٩٩٥، وأنها أوعزت، في ذلك الوقت، إلى الشركة الأردنية بالتصرف في المواد والمعدات إما ببيعها أو بالتخلص منها.

١٤ - وأُطلِعت السلطات الأردنية على المعلومات التي قدمها العراق، مما أسفر عن القيام، في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بمصادرة مجموعة كبيرة متنوعة من المعدات والمواد ـ كانت مخزونة في صناديق الشحن الأصلية الخاصة بها في مستودع بعمان ـ مخصصة للاستعمال في تكنولوجيا التصنيع بالطرد المركزي الغازي والطرد المركزي التعاقبي. كما تم العثور على قوائم الشحن ومراسلات المشتريات، التي أثبتت منشأ البضائع وترتيبات تعقيب الشحن عن طريق سنغافورة والأردن.

١٥ - وتوجه فريق من خبراء الوكالة إلى الأردن في مطلع أيلول/سبتمبر، حيث أعد قائمة جرد تفصيلية بجميع المواد والمعدات التي صادرتها السلطات الأردنية. وتجري حاليا أعمال متابعة بمساعدة الحكومات المعنية للتحقق من مدى اكتمال النتائج.

دال - استغلال خبيئة الوثائق

١٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تم إحراز تقدم في تحليل الوثائق التي سلمها النظير العراقي بعد مغادرة الفريق الراحل حسين كامل حسن المجيد إلى الأردن. وتضم هذه الوثائق زهاء ٥٠ ألفا من بطاقات الميكروفيلم من عيار ٣٥ ميلليمتر وحوالي ٩ كيلومترات من بكرات الميكروفيلم (من عيار ٣٥ ميلليمتر و١٦ ميلليمتر) تحتوي ما يقدر بـ ٠٠٠ ٦٠٠ صورة.

١٧ - وفي آب/أغسطس، تم استعراض ٠٠٠ ٥٠ بطاقة ميكروفيلم بمساعدة خبراء ذوي اختصاصات شتى وفَّرتهم الدول الأعضاء. واتضح بنتيجة استعراض سابق أجراه فريق العمل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مضمون بطاقات الميكروفيلم يتألف من لوحات تقنية ورسومات، ورسوم بيانية، وجداول بدون نصوص فيما عدا قائمة مصطلحات البطاقات. ويفضي تحليل هذه المواد إلى النتائج التالية:

- يبدو أن محتوى ملف بطاقات الميكروفيلم لا يضيف شيئا يذكر إلى المعلومات المحصلة لغاية الآن عن البرنامج السري العراقي السابق.

- لا ينسجم العدد الكبير للرسومات الموجودة في ملف بطاقات الميكروفيلم وجودتها الفنية مع البيانات العراقية القائلة أن البرنامج لم يتمخض عن مجموعة كاملة من الرسومات لجميع مكونات الأسلحة ولا عن رسومات تُكمِّل الأسلحة المجمعة ونظام إيصال القذائف.

- تم العثور على عدد ضئيل من الرسومات المتصلة بمكونات الأسلحة ولكن لا يتصل أي من تلك الرسومات بتجميع الأسلحة، أو الشحنة النووية، أو مكونات مجموعة الانفجارات الضمنية.

١٨ - وإلى جانب استعراض بطاقات الميكروفيلم، قام فريق العمل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمسح مجموعة مؤلفة من ٤٩ بكرة من الميكروفيلم تضم زهاء ٠٠٠ ٧٥ صورة. وجرى تسليم معظم هذه

البكرات (من قياس ١٦ ميلليمتر أو ٣٥ ميلليمتر على السواء) إلى فريق الرصد النووي في شباط/فبراير وتموز/يوليه ١٩٩٦. ويمثل عدد الصور المستعرضة حوالي ١٠ في المائة من الكمية المقدرة من الوثائق الموجودة في حوزة فريق العمل في شكل ميكروفيلم.

١٩ - وبينما لا يضيف استعراض هذه الوثائق شيئا يذكر إلى فهم فريق العمل الحالي للبرنامج النووي السري العراقي السابق، فقد انبثقت بعض العناصر المهمة التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تتناول الوثائق الانكليزية الموجودة في الميكروفيلم الصفقات التجارية الروتينية المتعلقة بمشاريع الهندسة المعمارية العادية. ويصح نفس القول على معظم الوثائق العربية المستعرضة؛

- قد تكون الوثائق المتعلقة بالشراء مفيدة في إكمال قائمة الموردين العراقيين في المرحلة السابقة لحرب الخليج، بالرغم من أن الغالبية العظمى من تلك الوثائق تتصل بمجالات غير حساسة؛

- تتميز شرائط الميكروفيلم بكونها وثائق عربية انكليزية مختلطة وبدون ترتيب واضح، تشمل بكرات من قياس ٣٥ ميلليمتر دون ترقيم للصور (مما يجعل العثور على وثائق محددة فيها مسألة في غاية الصعوبة)، ووثائق ورسومات تتصل بمشروع محدد تفصلها وثائق ورسومات أخرى من مشاريع لا صلة بها البتة، ووثائق ورسومات مصورة دون ترتيب معين. ولا تتعارض حالة شرائط الميكروفيلم هذه مع البيانات العراقية القائلة بوجود فوضى وعشوائية في جهد تصوير الميكروفيلم في مبنى الحيرة وقت الحرب (أحد مكاتب مشروع البيتروكيميائيات - ٣ في بغداد).

- تعيَّن إعادة لف معظم شرائط الميكروفيلم كيما يتسنى استعراضها، مما يشير إلى أنه جرى استعراض شرائط الميكروفيلم مرة واحدة على الأقل قبل تسليمها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هاء - إدارة المعلومات

٢٠ - جرى تحسين نظم المعلومات التي حوسبها فريق العمل من أجل زيادة قدرات الفريق التحليلية وتسهيل أنشطة الرصد والتحقق في الميدان. ويشتمل التحسين على:

- وصلة محسنة للمستعملين؛

- تسهيلات تتيح إمكانية استرجاع الصور المحوسبة لمخططات المواقع والمباني والمعدات؛

- نظم للبحث والاسترجاع للوثائق العراقية المقدمة مؤخرا؛

- نظام لتعقب التنقلات الفعلية لأفرقة التفتيش داخل العراق؛

- نموذج للتخطيط ومتابعة المعلومات.

٢١ - وتم توسيع قواعد بيانات المعلومات بحث تشمل جميع إعلانات العراق والمعلومات المتعلقة بالمواقع والأنشطة والمواد والمعدات ذات الصلة. ويعادل مجموع البيانات المخزونة حوالي ثمانين ألف صفحة مكتوبة في شكل نصوص. ويمكن الوصول بسهولة إلى جميع هذه المعلومات من خلال وظيفتي الاسترجاع والبحث في الحاسوب.

واو - تقديم العراق للمعلومات بموجب خطة الرصد والتحقق

٢٢ - يقدم العراق بموجب أحكام الفقرة ٢٢ من الملحق ٢ من خطة الرصد والتحقق التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقدم مرتين في السنة - في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه - بيانات عن الاستخدام الحالي للمرافق والمنشآت والمواقع التي كانت تشارك سابقا في البرنامج النووي السري العراقي، وعن التغييرات التي حدثت خلال الأشهر الستة الأخيرة حول المخزونات وأماكن المواد والمعدات والنظائر المشعة المبينة في المرفقين ٣ و٤ من الخطة.

٢٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، اتفق فريق الرصد النووي مع مديرية الرقابة النووية العراقية على إدخال عدد من التحسينات والتعديلات اللازمة لإكمال البيانات السابقة المتصلة بالرصد والتحقق المستمرين من أجل توضيح المعلومات الجديدة الواردة بشأن البرنامج النووي العراقي السابق عقب مغادرة الفريق الراحل حسين كامل إلى الأردن في آب/أغسطس ١٩٩٥.

٢٤ - وأظهر استعراض فريق العمل لبيان تموز/يوليه ١٩٩٦ أنه تم إدخال كثير من التحسينات والتعديلات المتفق عليها، ولكن يتعين على مديرية الرقابة النووية بذل جهود إضافية لتحقيق صحة وكمال المعلومات، واعتماد معيار مرضٍ للإبلاغ. ولهذا، أجريت مناقشات مفصلة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ مع مديرية الرقابة النووية لشرح النواقص المتبقية. وقدمت تأكيدات بأنه ستتم معالجة أوجه القصور المتبقية قبل وقت كاف من تقارير كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

زاي - الإفراج عن معدات ومواد ومرافق ونقلها وتغيير استخدامها

٢٥ - في الفترة قيد الاستعراض، قدمت مديرية الرقابة النووية العراقية ١٧ طلبا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتعلق بالإفراج عن معدات ومواد أو نقلها أو تغيير استخدامها. وجرى تجهيز جميع الطلبات بالتشاور مع اللجنة الخاصة ووفق على ١١ منها. وما زالت الطلبات الستة الباقية قيد الانتظار. وتستمر البنود

التي ووفق على الإفراج عنها أو نقلها أو تغيير استخدامها خاضعة للرصد والتحقق المستمرين بتواتر يتناسب مع أهميتها.

ثالثا - المحادثات التقنية الرفيعة المستوى

٢٦ - في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، اجتمع اللواء عامر رشيد العبيدي مع المدير العام في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا لمعالجة القضايا الراهنة التي تهم الحكومة العراقية. وأشار بوجه خاص إلى العملية المضيّعة للوقت التي اضطلعت بها الوكالة للتحقق من صحة وكمال البيان التام النهائي الكامل المشتمل على تحليلات "التفاصيل الأقل شأنا". وتطرق اللواء عامر إلى رقابة المهمات الحالية التي كلّف بها موظفون رئيسيون سابقون شاركوا في البرنامج النووي السري. كما أضاف بأن رأي الوكالة القائل أن العراق ما زال يحتفظ بسجل كامل للبرنامج النووي "خاطئ تماما". وفي معرض رده على هذه الملاحظات، أشار المدير العام إلى أن أمانة الوكالة تركز عملها تماما على المسائل الهامة وتبذل قصارى جهدها للوصول إلى خاتمة في أقرب فرصة ممكنة. لكنه ينبغي أن يكون من المفهوم أن الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٩٥ والكشف عن "البرنامج الخاطف" استدعت إجراء تحقيقات إضافية. ولا تزال توجد لدى العراق خبرات تقنية حتى وإن عُطّل مفعول المرافق والمعدات وهذا ما يحتم إجراء الرصد المستمر. وفي إطار عملية الرصد، ذكر المدير العام ان من المهم للوكالة أن تتحقق من الأنشطة الحالية للأشخاص الذين كانوا يشاركون من قبل في البرنامج النووي.

٢٧ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان قائد فريق العمل التابع للوكالة في بغداد وعقد اجتماعات منفصلة مع نائب رئيس الوزراء العراقي، طارق عزيز ووزير النفط العراقي اللواء عامر رشيد العبيدي والدكتور جعفر ضياء جعفر الوزير المسؤول فيما مضى عن مشروع البيتروكيميائيات - ٣. وأُحرز تقدم منذ استعراض آخر جولة من المحادثات التقنية الرفيعة المستوى (آب/أغسطس ١٩٩٥). ونوقشت المشاكل المتعلقة بالتحقق من صحة وكمال البيان التام النهائي الكامل وبمراقبة المهام الحالية للموظفين، وأعطيت تأكيدات بشأن عزم الحكومة العراقية على تسهيل مهمة فريق العمل بكل الطرق الممكنة.

رابعا - موجـــــز

٢٨ - تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التنفيذ الصارم لخطتها للرصد والتحقق من إمتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة عن طريق المفتشين المقيمين لفريق الرصد النووي، بمساعدة من اللجنة الخاصة وبالتعاون التام معها. وأن تنفيذ خطة الرصد والتحقق المستمرين، كما تم التأكيد عليه في التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس، لا يمنع الوكالة من ممارسة حقها في مواصلة التحقيق في أي جانب من جوانب برنامج الأسلحة النووية السابق في العراق، ولا سيما فيما يتعلق بأي معلومات إضافية يحتمل أن العراق ما زال يحجبها عن الوكالة. واستمر النظير العراقي في التعاون مع الوكالة بشكل بنّاء. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى فريق الرصد النووي ١٧١ عملية تفتيش في زهاء ٧٣ مرفقا، منها ٢٠ مرفقا لم تُفتش

من قبل. وفي أثناء الفترة التي انقضت منذ آخر تقرير إلى المجلس، لم تشهد الوكالة حالات نشاط أو وجود معدات أو مواد من المعدات أو المواد المحرمة في تلك القرارات.

٢٩ - وقد أزيلت جميع كميات المواد النووية الخاصة (اليورانيوم أو البلوتونيوم القوي التخصيب) التي عثر عليها في العراق ودُمرت البنية الصناعية التحتية التي أقامها العراق لإنتاج وتسليح المواد النووية الخاصة. ومع ذلك، تدرك الوكالة أن المعرفة والخبرة التقنية التي اكتسبها العلماء والمهندسون العراقيون يمكن أن توفرا قاعدة كافية لإعادة تشكيل برنامج يهدف إلى إنتاج أسلحة نووية. ولهذا من الضروري الإبقاء على درجة عالية من اليقظة بهذا الصدد.

٣٠ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قدم العراق ما وصفه بأنه الصيغة النهائية لـ "البيان التام النهائي الكامل" المطلوب تقديمه بموجب قرار مجلس الأمن ٧٠٧ (١٩٩١). وتضطلع الوكالة بتقييم مستفيض لهذه الوثيقة بهدف تقييم صحتها وكمالها، وتركز بوجه خاص على المجالات التي قُلِّل فيها، بنظر الوكالة، من شأن الانجازات التي حققها العراق. ومن المتوقع أن يستغرق إنجاز تقييم البيان التام النهائي الكامل بضعة أشهر.

٣١ - وتُواصل دراسة الوثائق العراقية الأصلية المتعلقة بالبرنامج النووي السابق وأدخلت إضافات أخرى في الفترة قيد الاستعراض بعد أن أدرك النظير العراقي أن صحة وكمال بياناته يجب أن تستندا إلى وثائق المشروع الأصلية.

٣٢ - وتواصل الوكالة لدى أداء المهام الموكولة إليها الاستفادة من الدعم القوي للمجلس ومن المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء من خلال إعارة خبراء مجانا دون تكلفة، وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيات متقدمة وتقديم معلومات ومشورة تقنية.

- - - - -